



تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

مناقشة رسالة الماجستير

العنوان

الخطأ الطبي

دراسة في قانون المسؤولية الطبية الإماراتي لسنة 2016

للطالبة

خلود هشام خليل عبد الغني

المشرف

د. علاء الدين خصاونة، قسم القانون الخاص

كلية القانون

المكان والزمان

02:30 ظهرا

الخميس، 2 نوفمبر 2017

قاعة المحكمة التعليمية (0012)، مبنى كلية القانون طلاب بالطابق الأرضي

الملخص

تهدف هذه الدراسة للتعرف على ماهية الخطأ الطبي في ضوء أحكام القوانين المدنية، والأساسيات التي وضعها الفقه والقانون في سبيل تقدير الخطأ الطبي ومدى استحقاقه للتعويض ومقدار هذا التعويض في ضوء السلطة التقديرية للقاضي. وأهم ما قد توصلت إليه الدراسة من نتائج هو أن المسؤولية الطبية في التشريع الإماراتي هي مسؤولية تقصيرية وليست تعاقدية، وإن كان هناك علاقة تعاقدية ما بين المريض والمنشأة الصحية. وأن التزام الطبيب هو ببذل عناية وليس بتحقيق غاية. إن القضاء بدولة الإمارات يأخذ بالمعيار الموضوعي لقياس خطأ الطبيب، فالطبيب الوسط هو معيار قياس الخطأ الطبي مع اشتراط أن يكون محاطاً بظروف مشابهة لظروف الطبيب المسؤول. يُعد التأمين من المسؤولية الطبية شرط ملزم لممارسة مهنة الطب، فلا يمكن للطبيب البدء بممارسة مهنته إلا بعد توقيع عقد تأمين من المسؤولية المدنية مع أحد شركات التأمين المرخص لها. توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات، أهمها ضرورة تخصيص هيئة للمسؤولية الطبية، يتم اللجوء إليها قبل رفع الدعاوى لبيان مقدار الضرر ورابطة السببية، لتخفيف العبء على المحاكم، وتكون لها سلطة تقدير الضرر ورابطة السببية، وقيمة التعويض.

كلمات البحث الرئيسية: قانون المسؤولية الطبية الإماراتي بموجب القانون الاتحادي رقم 4 لسنة 2016، قانون المعاملات المدنية الإماراتي (الإتحادي) رقم (5) لسنة 1985 المعدل بالقانون الإتحادي رقم (1) لسنة 1987.